This article has been scanned by iThenticate No plagiarism detected

Volume 3, Issue 6, December 2021
p. 281-295

FINANCING PUBLIC UNIVERSITIES IN PALESTINE: CHALLENGES AND OPPORTUNITIES

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.6-3.20>

Moammar Abdelrahman SHABIB ¹ , Amal MASHAL ² & Thaer Ali RAJA ³

Abstract:

The purpose of the study to identify the extent to which the sustainability of sources of financing and to identify the most important challenges facing the financing of the Palestinian public universities as well as to explore potential financing opportunities that can be developed to finance the Palestinian public universities based on the experiences of other universities. The study used the analytical qualitative method, and the study tool is interviews with finance specialists in Palestinian public universities. One of the findings of the study is that students' tuition fees are the main source of financing for universities, as they constitute approximately 80% of universities' revenues. The centers and institutes affiliated with the university are considered an important and sustainable source of financing for universities, but they are not used in an optimal way. One of the challenges facing financing is competition between universities instead of integration between them, and from other financing opportunities , are creation of investment units in universities or business development centers in partnership with the private sector .The study recommended the importance of working on finding other sources of financing universities through potential financing opportunities, such as : investment units and business development centers, establishing productive projects in cooperation and partnership with the public and private sectors, restructuring and integrating academic disciplines, and finding new academic disciplines that match with the labor market requirements that attract new students.

Received :
28/09/2021

Accepted:
25/10/2021

Published:
01/12/2021

¹ Researcher , Arab American University, Palestine, moammarshabib@yahoo.com , <https://orcid.org/0000-0002-4969-7668>

² Researcher , Arab American University, Palestine, amalmashal78@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-5396-2671>

³ Researcher , Arab American University, Palestine, Thaer.atheer.28@hotmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-8509-5701>

Key words: Financing, University Education Financing, Public University Financing, Higher Education Financing.

تمويل التعليم الجامعي العام في فلسطين: الفرص والتحديات

معمر عبد الرحمن شبيب⁴

أمل مشعل⁵

ثائر علي رجا⁶

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى مدى استدامة مصادر التمويل وللوقوف على أهم التحديات التي تواجه التمويل في الجامعات العامة الفلسطينية بالإضافة إلى استشراف الفرص التمويلية الكامنة التي يمكن تطويرها لتمويل الجامعات العامة الفلسطينية استناداً إلى تجارب الجامعات الأخرى. استخدمت الدراسة أسلوب المنهج الكيفي التحليلي وأداة الدراسة هي المقابلات مع المختصين بالتمويل في الجامعات العامة الفلسطينية، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أوضاع الطلبة تعتبر المورد الرئيسي لتمويل الجامعات حيث تشكل 80% تقريباً من إيرادات الجامعات، تعتبر المراكز والمعاهد التابعة للجامعة مصدراً مهماً ومستداماً لتمويل الجامعات لكنها غير مستخدمة بالشكل الأمثل ومن التحديات التي تواجه التمويل هو المنافسة بين الجامعات بدلاً من التكامل بينها ومن الفرص التمويلية، استحداث وحدات استثمارية في الجامعات أو مراكز تطوير أعمال بالشراكة مع القطاع الخاص. وقد أوصت الدراسة بأهمية العمل على إيجاد مصادر تمويل أخرى للجامعات من خلال الفرص التمويلية الكامنة، مثل: وحدات استثمارية ومراكز تطوير الأعمال، وإنشاء مشاريع إنتاجية بالتعاون والشراكة مع القطاع العام والقطاع الخاص وإعادة هيكلة ودمج التخصصات الأكاديمية، وإيجاد تخصصات جديدة تواكب سوق العمل.

الكلمات المفتاحية: التمويل، تمويل التعليم الجامعي، تمويل الجامعات العامة، تمويل التعليم العالي.

المقدمة:

إن إيجاد مصادر تمويل للتعليم العالي بات من أكثر الاهتمامات التي تشغل بال صُنّاع القرار والمهتمين في التعليم الجامعي بشكل خاص. خاصة بعد جائحة كورونا ووجود تحديات كثيرة على ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في جميع انحاء العالم وبما فيها فلسطين.

ولأن التعليم حق أساسي للإنسان (المورد البشري) في كل مراحل حياته، لا بد من الاستثمار فيه والعمل على تمويل القطاع الذي يكفل تطوره وتقدمه من أجل بناء مجتمعه. فالاستثمار في التعليم يُعد من أكثر الطرق فاعلية وجدوى في زيادة التطور المجتمعي. ويُعتبر الاقتصادي الكبير ألفرد مارشال من أوائل الاقتصاديين الذين أشاروا للبعد الاقتصادي للتعليم، حيث أكد أن أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية قيمة هي ما يُستثمر في البشر. (بطاح، 2016).

في إطار عمل الحملة العربية للتعليم الرامي إلى تعزيز وحماية الحق في التعليم بما في ذلك دعم جهود تحقيق الهدف الرابع للتنمية "بضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"، وحيث يمثل "الدين الخارجي للبلدان النامية عقبة خطيرة أمام الاستثمار في التعليم" فإن الحملة العربية أطلقت حملة "إلغاء الديون لصالح مستقبل التعليم في المنطقة العربية"، وأصدرت هذه الحملة ورقة عمل لطرح تصور لإيضاح موقف حول قضية إلغاء الديون (الحملة العربية للتعليم، 2021)، لا شك أن الجامعات لا تستطيع أن تلبي هذه المتطلبات والمتغيرات إذا لم

⁴الباحث، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين، moammarshabib@yahoo.com

⁵الباحثة، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين، amalmashal78@gmail.com

⁶الباحث، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين، Thaer.atheer.28@hotmail.com

يتوفر لديها التمويل اللازم. وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية التي تمر الدول العربية إلا أنه من المهم زيادة تمويل التعليم العام الجامعي ووضع آليات لإدارة التمويل لتحقيق الشفافية والنجاح في استخدامه والعمل على مواجهة التحديات والمشكلات التي تواجه تمويل التعليم بما يضمن تحسين جودة التعليم في العالم العربي الملحق رقم (1) والعمل المشترك بين الدول العربية في مجال التعليم العالي وتعزيز البحث العلمي بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة وحقيقية في جميع الدول العربية.

(المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، 2015). إن قضية تمويل الجامعات تُشكل مشكلة حقيقية ومثيرة للجدل في العالم العربي بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص نتيجة الاحتلال في المقام الأول وما يترتب عنه من تبعات اقتصادية وسياسية. ولأن الحكومة لا تستطيع تمويل التعليم الجامعي لوحدها صار لازماً على كل جامعة أن تجتهد وتبحث عن مصادر إضافية لتمويلها.

وتعتمد الجامعات في الدول العربية على عدة مصادر لتمويل التعليم العام في الجامعات، وهي:

1- أقساط الطلاب الدراسية. 2- الهبات والمنح والمساعدات الخارجية. 3- القروض الخارجية مثل قروض الحكومات والمؤسسات الدولية البنك الدولي والاتحاد الأوروبي. 4- المخصصات الحكومية والتي تختلف من دولة عربية إلى أخرى حسب دخل كل دولة. 5- المراكز والمعاهد التابعة للجامعات. 6- الوقف ومساهمات المجتمع الأهلي ورجال الأعمال.

أما مصادر تمويل تعليم الجامعات في الدول الأجنبية، هي:

1- الشراكات بين الجامعات وقطاع الأعمال الخاص. 2- التمويل المُقدم لمؤسسات التعليم العام من الهيئات المعنية بالتعليم والبحوث. 3- الأبحاث وبراءة الاختراع. 4- مساهمات المجتمع الأهلي. 5- الوقف. 6- قروض الطلاب K وفلسطينياً، فإن الواقع الحالي لفلسطين يُظهر وجود الكثير من التغيرات الاقتصادية المرتبطة بمستويات العمل المختلفة نتيجة قيام الاحتلال بعرقلة الكثير من النشاطات والأعمال للمواطن الفلسطيني، الأمر الذي أثقل كاهله وجعل ظروفه المعيشية أكثر قسوة وبالتالي لم يعد رب الأسرة قادراً على تكاليف تمويل تعليم أبنائه في مرحلة التعليم الجامعي، وبما أن الحكومة الفلسطينية تُعاني من عجز في ميزانياتها، كان لا بد للجامعات الفلسطينية من إيجاد حلول لمعالجة النقص الذي يُحيط بالتمويل ومصادره، إذ أن جلّ مصادر التمويل تأتي من الرسوم الدراسية التي يدفعها الطالب أو من مساعدات خارجية. وتفتقر الجامعات العامة الفلسطينية لمصادر تمويل أخرى خاصة تلك المرتبطة بتسويق منتجات البحث العلمي والشراكات البحثية. إن قصور الجامعات في مجال البحث العلمي يأتي نتيجة عدم تخصيص موازنة له، كما أن الحصول على منحة لتمويله ليس بالأمر السهل. ولعل قلة التمويل والأزمة المالية الموجودة في الجامعات الفلسطينية جعلت التركيز ينصب على التدريس أكثر من الأبحاث.

1.1 مشكلة الدراسة:

تُعاني الجامعات العامة الفلسطينية من أزمة تمويل في السنوات الأخيرة تعود للعوامل السياسية والاقتصادية المتغيرة مما أدى إلى وجود أزمات مالية خانقة أدت إلى التأثير سلباً على أداء الجامعات العامة الفلسطينية من هنا تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى استدامة مصادر تمويل التعليم في الجامعات العامة الفلسطينية؟
2. ما هي التحديات التي تواجه تمويل التعليم العام في الجامعات العامة الفلسطينية؟
3. ما هي الفرص التمويلية الكامنة التي يمكن أن تستفيد منها الجامعات العامة الفلسطينية؟

2.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على مدى استدامة مصادر التمويل في الجامعات العامة الفلسطينية.
2. الوقوف على أهم التحديات التي تواجه التمويل في الجامعات العامة الفلسطينية وكيفية إدارتها.
3. استشراف الفرص التمويلية الكامنة التي يمكن تطويرها لتمويل الجامعات العامة الفلسطينية استناداً إلى تجارب الجامعات الأخرى.

3.1 أهمية الدراسة:

1. قد تفيد هذه الدراسة المسؤولين عن مصادر التمويل في كيفية إدارة التحديات التي تواجه التمويل في الجامعات العامة الفلسطينية.
2. تسعى الدراسة الحالية إلى استشراف مصادر تمويل بديلة تُسهم في الارتقاء بالجامعات العامة الفلسطينية.
3. قد تفيد هذه الدراسة الباحثين في إعداد دراسات متخصصة في الفرص الكامنة أو إدارة التحديات أو في مجالات أخرى ذات علاقة بتمويل الجامعات العامة الفلسطينية.

4.1 مصطلحات الدراسة:

التمويل لغة: جاء في مال مولاً، ومال فلاناً أي أعطاه المال وموله أي قدّم له ما يحتاج من مال. والمال: كل ما يملكه الفرد أو الجماعة من تباع، أو عروض تجارية، أو عقار، أو نقود، أو حيوان، وقد أطلق في الجاهلية على الإبل. ويُقال رجل مال أي ذو مال. (المعجم الوسيط، 2004)، وعُرِّفَت دائرة المعارف البريطانية التمويل بأنه "مجموعة الأعمال والتصرفات التي تمّدتنا بوسائل الدفع".

تمويل التعليم: مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية، وهو محاولة لتدبير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ خطة التعليم خلال مدة زمنية محددة. (الحربي، 2015).

1. مراجعة الأدبيات:

1.2 الإطار المفاهيمي، والنظري:

1.1.2 الاتجاهات المعاصرة في تمويل التعليم الجامعي في الدول الأجنبية:

1.1.1.2 تمويل التعليم الجامعي في ألمانيا:

يُعد تمويل التعليم في ألمانيا مسؤولية مشتركة بين الدولة (الحكومة الاتحادية) والولايات الألمانية، وقد حدد الدستور الألماني مسؤولية الحكومة الاتحادية في وضع إطار عام لسياسة التعليم العام، ويُترك لكل ولاية مسؤولية التنفيذ. تُعتبر الولايات الألمانية المصدر الرئيسي لتمويل مؤسسات التعليم العام، فهي التي تمدّها بالتمويل اللازم من خلال التوزيع العادل للاعتمادات المالية على مؤسسات التعليم العام. تُسهم الولايات الألمانية بنسبة 92.7% من إجمالي الموازنة المُخصصة للتعليم العالي. كما تُساهم الحكومة الفيدرالية بنسبة كبيرة في تمويل إنشاء وتشيد المباني الجديدة لمؤسسات التعليم العام. وتُشارك في المساعدات المالية التي تُقدّم للطلاب، بالإضافة إلى مصدري تمويل التعليم العام الألماني، فإن هناك مصدراً ثالثاً وهو ما تُقدمه الهيئات المعنية بتشجيع البحوث من تمويل لمؤسسات التعليم العام، إذن فالتعليم العام الألماني يتميز بكونه مجانياً من خلال الدعم الحكومي والمساعدات والقروض. وحديثاً أصبح الطلاب مُطالبين بسداد جزء من القروض المقدمة لهم.

2.1.1.2 تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا:

تقع مسؤولية تمويل التعليم العام على عاتق الحكومة المركزية التي تُقدّم منحاً مالية للجامعات البريطانية. وكانت هناك لجنة منح جامعية تقوم بمهام توزيع المنحة السنوية التي تخصصها الحكومة المركزية على مختلف الجامعات البريطانية. ثم أنشأ مجلس تمويل التعليم العام ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار أموال دافعي الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع وعدالة التوزيع لتمويل الجامعات لمواجهة العجز المُتزايد. كما وضع مجلس تمويل التعليم الجامعي في بريطانيا آليات لاستقلال الجامعات مالياً، وتم لاحقاً تأسيس شركة حكومية في بريطانيا لتقديم القروض للطلاب لمساعدتهم في مواصلة تعليمهم الجامعي، وعملت شروط للإقراض وعلى الطلاب سدادها ضمن آلية مُتفق عليها.

3.1.1.2 تمويل التعليم الجامعي في اليابان:

تُشارك السلطات المحلية البلدية الحكومية المركزية في تمويل التعليم العام والجامعي، حيث تقدم الدعم المادي للمؤسسات التعليمية من خلال الضرائب ومصادر الدخل الأخرى بالإضافة إلى تبرعات الأفراد والهيئات التي تلعب دوراً كبيراً في تمويل التعليم الجامعي. وهناك القروض الطلابية من خلال المنح يتم سدادها بعد تخرجهم. ومن خلال الاتجاهات الحديثة

السابقة لتمويل التعليم العام الجامعي في بعض الدول تتضح المصادر التالية: الحكومات المركزية، حكومات المحليات والأقاليم، تبرعات الهيئات والمنظمات والأفراد، الرسوم الطلابية، القروض.

2.1.2 تمويل التعليم العام في الدول العربية:

التعليم العام في الدول العربية يعتمد في مجمله على ركانز ومعايير دولية، أهمها ضرورة تحسين مستويات الالتحاق بالتعليم بصفة عامة، وبالتعليم العام بصفة خاصة (الدقي، 2015)، إن تقليص المخصصات المالية للتعليم في الدول النامية أدى إلى تدهور المرافق والخدمات التعليمية، فمخرجات المؤسسات التربوية لا تتناسب مع الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الأنصاري، 2002)، تشترك الدول العربية في اعتمادها على الدعم الحكومي لتمويل التعليم العام بتفاوت بسيط بالنسبة يعود إلى النظام التعليمي السائد. وقد قسّم (شاهين..) الدول العربية إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تقوم الدولة بالدور الرئيسي في تمويل التعليم العام حسب معايير كل بلد حيث لا يتحمل الطالب أي تكاليف مهما كانت خلفيته ودون شروط مسبقة تتعلق بالجودة والمُخرج، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي ومصر. والمجموعة الثانية يقوم فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني بالدور الرئيس في تمويل التعليم العام، ومنها الأردن وفلسطين ولبنان.

وفي دراسة قياس متغيرات تمويل التعليم العام بالجزائر، قسّمت الدراسة مصادر التمويل للتعليم العالي إلى نوعين:

1. مصادر أساسية: تتشكل من الميزانية العمومية للدولة، وقد أوصت اليونسكو أن تكون مخصصات التعليم من الميزانية تتراوح من 14-17% من الميزانية العامة للدولة. إلا أن هذا يختلف من بلد لآخر.
2. مصادر ثانوية: وهي المصادر المرتبطة برسوم الدراسة والمنح والهبات والوقف التي يُقدمها أفراد أو جماعات أو جمعيات خيرية، تعمل بعض الجامعات على استلام إعانات دولية ضمن الشراكة والتوأمة والدعم المباشر ومن جهة أخرى تعمل بعض المؤسسات الجامعية على التمويل الذاتي في شكل مؤسسة مُنتجة في إطار التكوين والدروس المسائية. هنالك مجموعة من الحقائق المرتبطة بتمويل التعليم، أهمها: أن الدول وبخاصة النامية منها قد وصلت إلى السقف في الإنفاق ولا يمكن لها زيادة المخصصات لهذا القطاع من الموازنات العامة. وإن هناك طلب اجتماعي متزايد على التعليم العام. إن تمويل التعليم يعتبر مسؤولية المجتمع بكامله القطاع العام والخاص، (بطاح، 2016).
- في الدول المتقدمة تعدد أساليب التمويل للتعليم العالي ولا تعتمد على مصدر وحيد، إذ تُخطط الجامعات لاستحداث أساليب تمويل جديدة ومتنوعة، تُسهم بفاعلية في تطوير التعليم الجامعي وتحقيق أهدافه، مما ساهم في إعطاء أكثر للجامعات وتخليصها من التحكم المركزي وتشجيعها على البحث في برامج وأساليب حديثة تُفيد المجتمع (ملخص، 2017).

2.1.3 خطوات التخطيط لتمويل التعليم العام، وتشمل الخطوات التالية (النعمي، 2015)

1. المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة، وتحليل البيانات الخاصة بالنفقات، أي جملة الاعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية، والإجراءات المتبعة لوضع المخصصات وطرق مراقبتها.
2. تحديد النفقات المباشرة وغير المباشرة في عمليات التمويل، وتوجيه ضبط الميزانية وأسلوب الإدارة المالية المتبع.
3. تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق، ويستلزم تنفيذ أي مقترحات في إتاحة موارد بهذا الشأن من خلال أمرين:
 - فعالية أسلوب التمويل في إتاحة موارد ملموسة للإسهام في ديمقراطية التعليم ورفع جودته.
 - الواقعية وإمكانات التطبيق العملي.
4. تحديد إيجابيات وسلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم الجامعي واتخاذ القرار في ضوء المخاطرة المحسوبة والمقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل.
5. تحديد مصادر التمويل الجامعي ومدى قدرتها على تحمل النفقات سواء كان المصدر الطالب أم الدولة.

2.1.4 مُعوقات الاستثمار في التعليم العالي (الغافري، 2005)

معوقات اقتصادية، إذ يعتبر الوضع الاقتصادي من أهم المعوقات فغالبية المشكلات تعود إلى قلة المخصصات المالية المخصصة للإنفاق على التعليم العالي وخاصة في الدول التي تُعاني من قلة الموارد المالية. ضعف المواءمة ما بين مخرجات التعليم العالي وحاجة السوق مما أدى إلى نقص في أعداد خريجي بعض التخصصات وزيادة في بعضها، وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول ولعل الحالة الفلسطينية التي نتناولها خير مثال على ذلك، زيادة الطلب على التعليم العالي إلا أن الطاقة الاستيعابية في مؤسسات التعليم العالي غير قادرة على استيعابهم، الإجراءات الروتينية المصاحبة

للاستثمار في مؤسسات التعليم العالي مما يُضعف إقبال المستثمرين على الاستثمار في مجال التعليم، الرسوم المرتفعة التي تفرضها بعض المؤسسات التعليمية لاسيما الخاصة منها، والبطالة وهي من أكثر التحديات التي تُواجه الاستثمار في التعليم العالي وهي مشكلة تنجم عن نقص فرص العمل، والتخوف من مخاطر الاستثمار في التعليم العالي من قبل المستثمرين، وقلة الموارد المالية التي تُعاني منها المؤسسات نتيجة غياب البحوث والاستشارات البحثية والتي تُساهم في توفير مصادر دخل إضافية للمؤسسات التعليمية الجامعية الخاصة.

2.1.5 تمويل التعليم في الجامعات العامة الفلسطينية:

يُعرّف التعليم العام على أنه مجموعة الموارد المالية المخصصة له من الموازنة العامة أو بعض المصادر الأخرى كالهبات، التبرعات، الرسوم الطلابية، أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية لتحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة. (المالكي، 2013).

تعتمد فلسطين منهجاً توفيقياً في التمويل يقوم على إشراك كل الجهات المعنية في تحمل تكاليف التعليم ما بين القطاع العام والقطاع الخاص. يقوم تمويل التعليم العام في فلسطين على دعم الدولة (السلطة الفلسطينية) وعلى رسوم الطلاب الدراسية، إذ أحدثت السلطة نظامين لإقراض الطلبة أو لتقديم منح دراسية من خلال صندوق إقراض الطلبة. يرى معظم الخبراء أن نسبة الإنفاق على التعليم العام إلى إجمالي ميزانية التعليم يجب ألا يقل عن 10% وإلا تُعد منخفضة. أما ما يتعلق بالمصروفات الاستثمارية فجلبها يأتي من جهات مانحة. (الدقي، 2015).

ومع أنّ الحكومة الفلسطينية خصصت في موازنة العام 2016 مبلغ 2,706,847 ألف شيكل (حوالي 2.7 مليار) للإنفاق على وزارة التربية والتعليم العالي، إلا أنّ معظمها يذهب كرواتب ونفقات تشغيلية، إذ لا تتجاوز نسبة النفقات التطويرية 1.8% من الميزانية المخصصة للوزارة التي تشكل 18.36% من مجموع النفقات العامة البالغة 16.575 مليار شيكل. وهذا يعني أن الحكومة خصصت 0.3% من ميزانية العام 2016 لتطوير قطاع التربية والتعليم العالي (مسارات، 2016).

ولعل العجز المالي المتراكم على الجامعات الفلسطينية يرجع لعدم وجود سياسة تمويلية واضحة للتعليم العالي. يتم في الجامعات تشكيل لجان مالية تكلف بإعداد الموازنة التقديرية للسنة المقبلة وتتألف هذه اللجنة من نائب الرئيس للشؤون المالية ونائب الرئيس للشؤون الأكاديمية والمدير المالي وتقوم هذه اللجنة بإعداد الموازنة وتقديمها لرئيس الجامعة الذي يقوم بعرضها على مجلس الأمناء في الجامعات العامة وعلى مجلس الإدارة في الجامعات (الشركات) الخاصة لاعتمادها بشكل نهائي. (Ann, 2009).

2.1.6 أزمة تمويل التعليم في الجامعات العامة الفلسطينية:

تتمثل أزمة التعليم في الجامعات العامة الفلسطينية كما جاء في دراسة لمعهد ماس عام 2011 بما يلي:

1. تفاقم العجز في الموازنات الجارية للجامعات الفلسطينية، حيث وصل إلى 8 مليون دينار تقريباً خلال العام 2008. وفق دراسة بعنوان "تطوير وإصلاح التعليم العالي في فلسطين" الإشكالات والآثار المستقبلية" قام بها المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) عام 2008، (بكدار، 2008). الملحق رقم (2).
2. الإيرادات الذاتية من الرسوم والأقساط الجامعية تشكل 79% من إيرادات الجامعات (بكدار، 2008).
3. مخرجات الجامعات الفلسطينية لا تتسجم مع احتياجات المجتمع المدني.
4. التزايد المستمر في أعداد الطلبة الراغبين بالالتحاق بمؤسسات التعليم الجامعي.

ولعل من أهم التحديات التي تُواجه الجامعات الفلسطينية هو تحقيق الاستدامة المالية للتعليم الجامعي حتى تحافظ الجامعات على جودتها ومخرجاتها التي يتم التطلع إليها. بالإضافة إلى تحقيق العدالة في الالتحاق بمؤسسات التعليم العام على ضوء الطلب المتزايد على التعليم الجامعي. وبالتالي تحسين الكفاءة الداخلية وجودة التعليم.

2.2 الدراسات السابقة:

هدفت دراسة عبد الكريم (2013) "إلى تقييم حالة الاستدامة المالية الراهنة في قطاع التعليم الجامعي العام الفلسطيني، وإلى اقتراح استراتيجية وطنية لتحسين درجة الاستدامة المالية لهذا القطاع الحيوي في المجتمع الفلسطيني، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن أهم مصادر إيرادات الجامعات الفلسطينية العامة هي الإيرادات الذاتية إذ بلغ مجموع الإيرادات في (9) جامعات عامة (107) مليون دينار، والمصدر الثاني هو المنح والهبات إذ تتوجه هذه المنح

نحو النفقات التطويرية (المباني) والمصدر الثالث هو قروض الطلبة، حيث بلغ رصيد هذه القروض (72) مليون في نهاية العام (2011) والمصدر الرابع هي عائدات النشاطات والخدمات التي تقوم بها الجامعات وهي محدودة جداً، والمصدر الخامس هو الدعم الحكومي حيث بلغ (40) مليون دولار خلال الأعوام (2010-2013) إذ لم تصرف الحكومة للجامعات إلا جزءاً بسيطاً منه، وكان عدد الطلبة هو المعيار الوحيد لتوزيع هذا الدعم على الجامعات. وبينت الدراسة أن العدد الأمثل في كل جامعة لتخصص استدامة مالية كاملة لأي عجز مقداره صفر (نقطة تعادل) هو ما بين (12-13) ألف طالب وطالبة، ومن أهم التوصيات أنه يتوجب على الجامعات تطبيق سياسات واستراتيجيات تكفل تنوع مصادر الدخل والتعرف على الفرص المتاحة وعلى تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص خصوصاً في مجال الأبحاث، كما أوصت بأن على الحكومة الفلسطينية إيجاد تمويل كاف للجامعات في الموازنة العامة، وإلى ضرورة الاستثمار في التدريب على المهارات القيادية التنموية لقيادات التعليم العالي، وإلى وضع سياسات تمويلية تساعد في تحقيق الاستدامة التمويلية.

وهدف دراسة البلتاجي (2015) إلى تسليط الضوء على قضية تمويل التعليم العام في مصر ومحاولة التصدي للمشاكل من أجل الإصلاح الشامل في مصر. حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي من خلال دراسة وتحليل لموضوع تمويل التعليم العام من خلال التصور العام لنظام التعليم العالي في مصر وشرح أهم المشكلات التي تواجه هذا القطاع، إلى جانب تقديم مصادر تمويلية مقترحة وفرص متاحة لحل المشكلة. وعليه تمخض وصفه وتحليله بأهمية الإنفاق على التعليم وتزويد متخذي القرار ببعض الأدوات الهامة التي يمكن أن تساعد قطاع التعليم العالي من أجل الخروج من الأزمة الحالية، وأوصت الدراسة على ضرورة اتباع بعض السياسات من أجل تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم مثل العمل على تحسين توزيع الموارد المالية، واتباع السياسات اللازمة لتدبير موارد إضافية كتشجيع رجال الأعمال على إنشاء مؤسسات تعليمية تتنافس فيما بينها على تقديم خدمات تعليمية مميزة والاستفادة من المنح والقروض المقدمة من المنظمات الدولية. وهدفت دراسة الجبري، وآل دربة (2020) إلى الوصول إلى أفضل بدائل لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية، والاستفادة منها في إيجاد البدائل التمويلية التي تتناسب مع خصائص المملكة العربية السعودية. استعرضت الدراسة نماذج من بدائل التمويل في أمريكا وكندا وهولندا ومصر وقارنتها بالسعودية. وقد أوصت الدراسة على تشجيع استثمار رجال الأعمال في التعليم وإتاحة الفرصة للشركات الكبرى بأن تتولى فتح مؤسسات تعليمية وإعطائها امتيازات تجارية مقابل ذلك، وتفعيل الشراكات المجتمعية مع الجامعات، بالإضافة إلى تشجيع التطوع في تقديم الخدمات الإنسانية أو أعمال الصيانة والنظافة والتي تكلف الجامعات أموالاً كثيرة.

هدفت الدراسة الركبان، والدوسري (2019) إلى بناء سياسة تمويلية للجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية، واعتمدت المنهج الوصفي المسحي من خلال تطبيق أداة الاستبانة على كافة أفراد مجتمع الدراسة، ومن نتائج الدراسة: واقع مصادر تمويل الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية يعتمد على تنوع مصادر تمويل الجامعات من القطاع الخاص ثم الجامعات المنتجة ثم الخدمات التعليمية وأخيراً الوقف والمساعدات.

أما التحديات والمعوقات التي تحول دون تمويل الجامعات الأهلية كما بينتها الدراسة فجاءت كما يلي: التحديات التي تتعلق بمساهمة الوقفيات والمساهمات الداخلية في تمويل التعليم الجامعي، والتحديات التي تتعلق بمساهمة الجامعة المنتجة في تمويل التعليم الجامعي، والتحديات التي تتعلق بالاستفادة من الخدمات التعليمية في تمويل التعليم الجامعي، والتحديات التي تتعلق بمساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي العام.

ومن المساهمات الممكنة للقطاع الخاص في تمويل التعليم الجامعي العام: إقامة معارض داخل الجامعة مُقابل مبالغ مالية. وتمويل المراكز البحثية داخل الجامعات العامة من خلال إنشاء كراسي للبحث العلمي.

وهدف دراسة العقيلي، والقحطاني (2019) إلى التعرف على واقع نظام التعليم العام في ألمانيا والسعودية، والتعرف على القوى والعوامل المؤثرة في نظام التعليم العام في ألمانيا والسعودية، والكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين نظام التعليم العام والمهني، والاستفادة من نظام التعليم العام الألماني وتمويله في التجربة السعودية.

وهدف دراسة ط.د. بيو كرم (2019) إلى قياس أهم المتغيرات التي تؤثر في تمويل التعليم العام في الجزائر من سنة 1980 حتى 2017، وخلصت نتائجها إلى وجود علاقة سببية بين عدد الطلبة المتخرجين كمتغير مستقل وتمويل التعليم العام بعلاقة سببية باتجاهين، كما أن الناتج المحلي الإجمالي شكّل عاملاً هاماً في تحديد تمويل التعليم مع علاقة سببية في اتجاه واحد. أما التضخم فلم يكن مؤثراً ومنفصلاً عن المتغير التابع، وكانت العلاقة من الناحية الإحصائية مقبولة وجيدة.

وهذا يُعطي مؤشراً لأهمية تحديد مصادر التمويل العام لنفادي الخلل الذي سيحدث لاحقاً. وهدفت دراسة الماجد (2018) إلى التعرف على واقع تمويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة والكشف عن معوقات ذلك للوقوف على متطلبات تطوير التمويل، ثم التعرف على أبرز التجارب العالمية والعربية

والمحلية للوصول إلى مقترح لتمويل الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي والوصفي الوثائقي، كما تم تصميم أداة الدراسة من خلال استبانة وزعت على عينة عشوائية من عينة الدراسة. تمخض عنها نتائج بنسب متفاوتة استندت إلى الوصول إلى تصور المقترح بصورته النهائية من خلال أهدافه ومكوناته وبيان وجهة نظر الخبراء والمتخصصين في التصور المقترح من حيث أهمية وإمكانية تطبيقه. وخرجت الدراسة بتوصيات، أهمها: ضرورة تبني صيغة الجامعة المنتجة نظراً لإمكانية تطبيق الكثير من الوسائل المقترحة المُساعدة، مثل مراكز التميز، حاضنات الأعمال، الوقف البحثي، التعليم المستمر، صناديق الاستثمار وغيرها. وإنشاء عمادة للتمويل في الجامعة بهدف تفعيل دور الكليات والأقسام العلمية بما يخدم الجانب الإنتاجي للجامعة.

وهدف دراسة عبد الجليل (2019) إلى تقديم بدائل واقتراحات للاستراتيجيات الخاصة بكفاءة وكفاية التمويل العالي والإنفاق عليه، في ظل عدم قدرة الحكومة على تخصيص الموارد المالية اللازمة أو تحمل أعباء إضافية لتمويل التعليم. ومن هذه البدائل: الالتزام بمعايير تمويل التعليم العالي كنظام (معايير المدخلات - معايير المخرجات)، والتوفيق بين النظرة الاقتصادية/ الاجتماعية/ المشاركة في مسألة الإنفاق على التعليم العالي، والمبرر لذلك ما يلي: الفقر الإداري في ترشيد الإنفاق من هذه الموارد، وارتفاع معدلات الإنفاق العائلي، والتوسع في سياسة القبول بالتعليم العالي.

ذكر الباحث Simon Marginson (2018) من Institute of Education, University College London, UK في دراسته بعنوان "الاتجاهات العالمية في تمويل التعليم العالي: المملكة المتحدة" عام 2018 (Global trends in higher education financing: The United Kingdom) أن نظام تمويل التعليم العالي انتقل في المملكة المتحدة من نظام ممول من القطاع العام إلى نظام مختلط عام/ نظام ممول من القطاع الخاص يتم تنظيمه كسوق استهلاكي قائم على القروض التعليمية، على مدار الأربعين عاماً الماضية حيث يكون كل من الطالب والخريج، ومؤسسة التعليم العالي مسؤولة عن نسبة كبيرة من التكاليف الإجمالية، مع خضوع نظام التمويل لرقابة حكومية صارمة. ، ويتم تقييم هذا التمويل (القروض التعليمية) من خلال المقارنة بين تقييمات الأداء المؤسسي من قبل الوكالات العامة للتقييم، مما يساعد على تمييز مؤسسات التعليم العالي داخل السوق. مؤسسات التعليم العالي تعتمد جزئياً على التمويل الحكومي في أشكال الدعم المرتبط بالبحث وإعانات التعليم ودعم نظام القروض في حالة عدم سداد الديون.

أشار الباحثان Liesbet Steer Katie Smith (2015) في دراستهما إلى وجود أربعة فرص لتمويل التعليم تحتاج إلى جهد وعمل على مستوى عالمي (1) إنشاء هيئة عالمية متخصصة بالاستثمار في التعليم تعمل الهيئة على تقديم حالات مقنعة للاستثمار في التعليم باستخدام الأدلة والقيادة رفيعة المستوى للتعليم لإقناع قادة الأعمال والمال على اتخاذ إجراءات كافية لزيادة الحجم وفعالية الاستثمارات في التعليم. ومن المهم وجود توافق في الآراء حول السياسات والإجراءات التي يمكن أن تحقق أهداف التعليم. قطاع التعليم يحتاج إلى سرد واضح على ما هي أنواع الاستثمار في التعليم لتحقيق التعلم على نطاق مستدام من الناحية العملية. (2) إنشاء منصة عالمية للتنسيق وتوسيع نطاق الدعم الخارجي، يتم تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة بألية أقوى للتنسيق على المستوى العالمي لمطابقة التحسينات التي تحدث في البلدان فزيادة الدعم الخارجي للتعليم يركز على تحقيق النتائج وتكييف الاستجابة العالمية بشكل أفضل لاحتياجات الدول المختلفة (3) الالتزام بثورة البيانات والمعلومات لربط التعليم في التمويل بتطوير مبادرة دولية (ربما تكون مرتبطة بلجنة الاستثمار في التعليم أو منصة التنسيق العالمية) للمساعدة في التغلب عليها والنقص الكبير في البيانات الأساسية المتسقة حول التعليم والتمويل المطلوب من قبل صانعي السياسات والممولين على حد سواء ويتم جمع وتحليل البيانات ويتم عليه تمويل موجه نحو تعليم مخطط لتحقيق أهداف التعليم الاستراتيجية وإيجاد مخرجات تعليمية منتجة، يعتبر الاستثمار في البيانات وفي الابتكار ضرورة أساسية للتمكن من الاستجابة للأزمة ودعم تسريع أهداف التنمية المستدامة (الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة، 2020). (4) اغتنام الفرص وحشد وإدارة مصادر تمويل التعليم المحلية في كل دولة، بحيث تزيد الدولة من حصة التعليم من موازنة الدولة العامة من خلال تحسين جباية الضرائب لزيادة الإيرادات. (Steer and Smith, 2015).

- تحليل الفجوة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تُقدم تصوراً عملياً لتطوير مصادر التمويل الحالية حتى تُصبح مصادر تمويل مُستدامة، وتُسلط الضوء على أهمية إدارة التحديات وتذليل المعوقات التي تواجه تمويل التعليم، كما تفتح الآفاق لاستشراف فرص تمويل جديدة تساعد على زيادة واستدامة التمويل في الجامعات العامة الفلسطينية، من خلال أخذ الدروس المُستفادة من تجارب الجامعات في الدول الأخرى وإسقاطها على الحالة الفلسطينية بما يتلاءم مع الظروف الخاصة بفلسطين. بناءً على ما تقدم من مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة فإن هذه الدراسة تهدف إلى ما يلي:

-التعرف إلى مدى استدامة مصادر التمويل في الجامعات العامة الفلسطينية.
-الوقوف إلى أهم التحديات التي تواجه التمويل في الجامعات العامة الفلسطينية وكيفية إدارتها.
-استشراف الفرص التمويلية الكامنة التي يمكن تطويرها لتمويل الجامعات العامة الفلسطينية استناداً إلى تجارب الجامعات الأخرى.

2. منهجية البحث:

تستخدم الدراسة أسلوب المنهج الكيفي التحليلي، لمناسبتها لطبيعة الدراسة وأهدافها.

- أدوات الدراسة: المقابلة (أسئلة المقابلة – ملحق رقم 3) مع المختصين بالتمويل في الجامعات العامة الفلسطينية، تم الاعتماد على المعلومات التي تضمنتها أدبيات تمويل التعليم الجامعي، وتجارب الجامعات الأخرى، في إعداد أداة الدراسة (المقابلة) وتم جمع وتحليل إجابات المختصين على أسئلة المقابلات للوصول إلى النتائج.

- مجتمع وعينة الدراسة: تم اختيار عينة هادفة وقصدية من نخبة الخبراء الأخصائيين في مجال تمويل التعليم في الجامعات العامة الفلسطينية بناء على معايير من أهمها التخصص، وسنوات الخبرة، وبلغ عددهم (8) مختصين بالتمويل. (ملحق رقم 4: أسماء المتقابلين)

- إجراءات الدراسة: إعداد أسئلة المقابلات بعناية ومهنية لتمكين الباحثين من جمع البيانات الضرورية والكافية لتحقيق أهداف الدراسة أو الإجابة على أسئلة الدراسة، وإجراء المقابلات مع عينة مختارة من المختصين والمسؤولين عن الإدارة المالية للجامعات العامة.

3. عرض ومناقشة النتائج:

نتائج المقابلات:

كانت نتائج إجابات المختصين بالتمويل عن أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

- المحور الأول مصادر تمويل التعليم في الجامعات العامة الفلسطينية؟ وما مدى استدامة مصادر التمويل الحالية؟

أجاب المسؤولون بأن أقساط الطلبة تعتبر المورد الرئيسي لتمويل الجامعات، حيث تشكل أقساط الطلاب حوالي 80% تقريباً من إيرادات الجامعات فعلى سبيل المثال يبلغ عدد طلاب جامعة بيرزيت (13) ألف طالب، وعدد طلاب جامعة النجاح الوطنية (23) طالباً. ويبلغ سعر الساعة المعتمدة (40) دينار في كلية التجارة في جامعة النجاح وسعرها (50) ديناراً في جامعة بيرزيت على سبيل المثال، قدمت جامعة بيرزيت منحاً دراسية ومساعدات مالية عام (2018-2019) بقيمة (حوالي 7.7 مليون دولار) والطلبة المستفيدون من المنح الدراسية والمساعدات المالية 41%. بينما قدمت جامعة النجاح 8,708 منحة دراسية للعام الأكاديمي 2019/2020، أي ما يعادل 37% من مجموع طلبة الجامعة، تعتبر المراكز والمعاهد التابعة للجامعة مصدراً مهماً ومستداماً لتمويل الجامعات العامة، لكنها غير مستخدمة بالشكل الأمثل وهذا يحتاج إلى جهد وتعاون مشترك داخل الجامعة من حيث تشجيع الاساتذة الجامعيين للطلاب على أهمية التدريب على المهارات اللازمة لسوق العمل، وتحتاج أيضاً إلى تعاون وشراكات بين هذه المراكز والمعاهد والقطاع الخاص مما يزيد من إيرادات هذه المراكز والمعاهد علماً بأنه يوجد في جامعة بيرزيت (14) مركزاً ومعهداً وفي جامعة النجاح (12) مركزاً ومعهداً، ويوجد لدى الجامعة نوعان من الوقفيات المالية التعليمية وهي النوع الأول ووقفيات الإيرادات على الودائع البنكية أي أن الفوائد من الودائع الوقفية تذهب لصالح تمويل التعليم، بينما تبقى الوديعة الأصلية لصاحب الوقفية. والنوع الثاني من الوقفيات التعليمية تكون الوديعة وفوائدها ملكاً كاملاً للجامعة، وهذه الوقفيات محدودة جداً. والهبات والمنح والمساعدات الخارجية (الصناديق العربية والإسلامية، مؤسسات دولية) انخفضت بشكل كبير بالسنوات الأخيرة وهذه المنح تذهب إلى مشاريع تطويرية مثل إنشاء مباني لكليات جديدة أو مختبرات ومشغل. لا أنه يوجد توجهات حديثة لتقديم مساعدات لدعم التعليم الالكتروني مما يشكل رافعة للاقتصاد الرقمي ومصدر جديد لزيادة مصادر التمويل.

أما بخصوص المخصصات الحكومية، فإنه لا يتم تحويل إلا جزء بسيط منها، ويقوم رجال الأعمال بتمويل بناء كليات أو مرافق جامعية بين الفينة والأخرى. أما بخصوص الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص فتكون في حالات نادرة جداً ولا يوجد تسويق أو استثمار في الأبحاث الصادرة عن الجامعة أو بيع براءات اختراع أو ملكيات فكرية.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه تمويل الجامعات العامة الفلسطينية؟ وكيف يتم إدارتها؟

أجاب المختصون على أن التحديات التي تواجه تمويل الجامعات العامة الفلسطينية تكمن في أن قطاع التعليم العالي في فلسطين يعاني من أزمات متعددة، من أبرزها الأزمة المالية المزمنة من جهة، وعدم تجاوب التعليم العالي مع احتياجات الاقتصاد وفرص العمل من جهة أخرى مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة.

من وجهة نظر المختصين أسباب نقص التمويل يعود إلى أن اتجاه التعليم العالي يسير نحو التنافس بين مؤسساته المختلفة بدلاً من التكامل الوطني. ويوجد تدني في المستويات الأكاديمية وتضخم هائل في عدد المؤسسات وأعداد الطلبة ونقص في التجهيزات، وفقدان ثقافة التعلم والبحث العلمي. وهناك في بعض الحالات ضعف إداري في إدارة وتجنييد مصادر التمويل وطرق التعامل مع التحديات التي تواجه التمويل.

كما أجاب أحد المختصين أن من التحديات الأخرى التي يوجهها التمويل في الجامعات العامة الفلسطينية هو اعتماد قطاع التعليم على المساعدات الخارجية المرتبطة بالوضع السياسي وبالأجندات السياسية لهذه الدول (التمويل السياسي) وأيضاً يرتبط بالوضع الاقتصادي لبعض الدول الأخرى، بالإضافة إلى ترتيب أولويات التمويل أو الدعم لهذه الدول بين صحة وتعليم ولاجئين، كما أن نقص أو قلة الدعم الحكومي الفلسطيني للجامعات على الرغم من أن حصة الجامعة من الدعم الحكومي قليلة إلا أنه يتم تحويل جزء بسيط من هذا الدعم الحكومي وهذا غير كافٍ.

ويرى المختصون بالتمويل أن أسباب الأزمة المالية في الجامعات ترجع لعدة أسباب، منها تراكم العجز المالي لسنوات متتالية نتيجة توقف الدعم المالي، عدم وجود استثمارات وعوائد ذاتية مجدية للجامعة. كما يرى المسؤولون الماليين أن من التحديات التي تواجه عمل المراكز والمعاهد في الجامعات هو غياب الرؤية والاستراتيجية الواضحة لدور هذه المراكز وغياب التنسيق الداخلي بين الأساتذة الجامعيين والمراكز لتشجيع الطلاب على الالتحاق بالدورات التدريبية التي تعقدتها هذه المراكز والتي تتعلق بالمهارات اللازمة لسوق العمل، ونقص التواصل مع المؤسسات العالمية لتجنييد الأموال خصوصاً لمشاريع ريادة الأعمال مع وضع التشبيك مع مؤسسات القطاع الخاص والعام، بالإضافة إلى تحديات تتعلق بالبيروقراطية وعدم استقلالية قرارات هذه المراكز إذ أصبحت هذه المراكز والمعاهد مراكز تكلفة بدلاً من أن تكون مراكز إيرادات تعزز من مصادر تمويل الجامعات.

المحور الثالث: الفرص التمويلية الكامنة التي يمكن أن تستفيد منها الجامعات العامة الفلسطينية استناداً إلى تجارب الجامعات الأخرى؟

أجمع المختصون بالتمويل الجامعي العام الفلسطيني على أن فرص التمويل تكمن في استحداث وحدات استثمارية في الجامعات أو مراكز تطوير أعمال أو أي نوع من الشراكات مع القطاع الخاص أمر مهم جداً في استدامة التمويل الجامعي العام وتعزيز سبل الشراكة بين القطاعين الخاص والعام في مجال التمويل، ولعل الاستثمار في الاقتصاد الرقمي ولا سيما في أدوات التعليم الإلكتروني من أهم أوجه الاستثمار الحديثة والتي تدر دخلاً عالياً وهو غير مقتصر على منطقة جغرافية واحدة، فالإقتصاد الرقمي لا حدود جغرافية له ومجالاته مفتوحة وعديدة، والاستفادة من البحث العلمي الموجه نحو إنتاج محدد وقطاعات معينة مثل التكنولوجيا والزراعة والصناعات الدوائية، وتطوير منظومة التعليم الجامعي المهني والتقني ودمج التخصصات المتشابهة وترشيده الإنفاق واستحداث الوقفيات وسبل عملها تعتبر جميعها فرص تمويل مهمة يمكن التعميل عليها في إيجاد مصادر تمويل جديدة ومستدامة. ويرى المختصون أنه توجد فرص تمويلية من خلال إعادة هيكلة المراكز والمعاهد في الجامعات بحيث تصبح تكاملية ولا تكون تنافسية تنافس بعضها البعض، لتزيد من الشراكة الحقيقية والمنتجة مع الشركات والقطاعات الصناعية المتعددة. كما يرى بعض المختصين أن الساعات التدريبية الكثيرة المطلوبة من جميع الطلاب (من 180 ساعة-500 ساعة) يمكن استثمارها في أن يعمل الطلاب بهذه الوحدات الاستثمارية (شركات مشاريع تابعة للجامعة) فتحقق هدفين مزدوجين وهما الأول تدريب عملي للطلاب، والثاني تحقيق إيرادات لتمويل الجامعة من خلال العائدات الإنتاجية لهذه الشركات.

ويرى المختصون أنه يجب اعتبار دعم التعليم العالي أولوية في ميزانية الحكومة الفلسطينية، كما توجد فرص كامنة يمكن الوصول إليها من خلال رفع مستوى التشبيك بين الجامعات وخريجها بعد التخرج، وكذلك رفع مستوى العلاقات والتبادل بين الجامعات والجامعات العالمية ليس فقط في المجال الأكاديمي، بل في مجال الإدارة المالية والتمويل للاستفادة من التجارب الناجحة لهذه الجامعات في مجال تطوير وتحسين مصادر التمويل المستدامة.

مناقشة النتائج

مناقشة النتائج المتعلقة بالمحور الأول: مصادر التمويل الجامعي العام المستدامة

بما أن زيادة الإيرادات يأتي بالدرجة الأولى من أقساط الطلبة، فإن الطريق إلى زيادة الإيرادات من الأقساط إما يأتي من رفع أقساط الطلبة وذلك من خلال زيادة رسوم الساعة المعتمدة، وهذا يؤدي إلى رفض الطلاب واللجوء إلى الإضراب ووقف التعليم أو من خلال زيادة أعداد الطلبة المقبولين في الجامعة، الجامعات تحتاج إلى قبول 12 ألف إلى 13 ألف طالب في كل جامعة (نقطة التعادل عندما تتساوى الإيرادات مع النفقات ويكون العجز صفراً) وهذا يؤدي إلى الاكتظاظ في الفصول الدراسية والضعف في جودة التعليم وهذا يتوافق مع دراسة عبد الكريم (2013)، وربما يقود قبول عدد كبير من الطلبة وطرح تخصصات عديدة، بهدف زيادة دخل الجامعات دون الاهتمام بمدى حاجة السوق الفلسطينية إلى هذه التخصصات، حيث تلجأ الجامعات لمثل هذا الأمر لحل مشكلة العجز المالي الذي يواجه ميزانيتها، مما يزيد من البطالة ويرفع العبء الأكاديمي على الأساتذة الجامعيين مما يؤثر سلباً على أداء أعضاء الهيئة التدريسية ويدفعهم لتدريس أعداد أكبر في الفصل الدراسي، الأمر الذي يُخلف بدوره أثراً سلبياً على جودة التعليم ترشيد الإنفاق من خلال الاستغلال الأمثل لمصادر التمويل من خلال ضبط النفقات من دون أضرار بالعملية التعليمية أو المساس بالحقوق المكتسبة للإداريين والأكاديميين (الرواتب) يؤدي إلى تقليص العجز المالي الموجود في الجامعة.

الاستثمار في الاقتصاد الرقمي وفي التكنولوجيا والبحث العلمي التطبيقي والتعليم الإلكتروني يفتح المجال لخلق فرص تمويلية مستدامة جديدة ومتطورة وقابلة للتوسع والامتداد عالمياً، وكذلك إشراك مستثمرين من القطاع الخاص خطوة مهمة من ضمن خطة شاملة لنقل الجامعات من الصعوبات المالية السابقة والحالية إلى مستقبل أكثر استدامة. كما أن خلق فرص استثمارية لن يكون حلاً سريعاً وسحرياً للضائقة المالية، لذا على إدارات الجامعات العمل على معالجة الوضع المالي من جميع الزوايا. والبدائية تكون بمعالجة تنظيمية إدارية من خلال إنشاء وحدة أو مكتباً لتنمية الموارد في الجامعة، وأن يشكل مجلس أمناء الجامعة لجنة استثمار للاستفادة المثلى من موارد وأصول ومراكز ومعاهد وأماكن ووقفات الجامعة جميعها وبالشراكة مع شركات القطاع الخاص خطوة أخرى في اتجاه تفعيل استراتيجية تأمين مصادر دخل مستدامة ترفد موازنة الجامعة، بالإضافة إلى العمل الحثيث للحصول على التمويل من الجهات المانحة المحلية والخارجية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالمحور الثاني: التحديات التي تواجه تمويل التعليم العام في الجامعات العامة الفلسطينية.

يوجد تحديات ومعوقات نتيجة الظروف المحيطة بالعراقيل التي يضعها الاحتلال الذي يعمل بشكل متواصل على خلق بيئة غير مواتية لتطور قطاع التعليم عبر الحصار وعرقلة المسيرة التعليمية، سواء بوضع الحواجز لمنع الطلبة من الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم، أو عبر الاعتقالات المتكررة للطلبة الناشطين والأساتذة الجامعيين، علاوة على اقتحام مباني الجامعات وإغلاقها، بالإضافة إلى منع استخدام أساتذة وخبراء جامعيين من خارج فلسطين لرفد قطاع التعليم. ومن المعوقات تقلص دور الحكومة تجاه قطاع التعليم كنتيجة للأزمات المالية المتتالية التي تمر بها الحكومة الفلسطينية أدى إلى عدم التزام الحكومة ومنذ سنوات بدفع مخصصات الجامعات. إن تقليص دور الحكومة أثر بدوره على مستويات عدة، من أهمها اضطراب الجامعات لرفع أقساطها من جهة، ما قاد إلى حرمان غير الميسورين من إكمال مسيرتهم التعليمية، وبالتالي حرمان المجتمع من الاستفادة من قدراتهم ومساهماتهم المتوقعة، ومن جهة أخرى فإن زيادة عدد الطلبة المقبولين في التخصصات المختلفة لسد العجز في ميزانيات الجامعات، أثر بشكل مباشر على نوعية وجودة التعليم. أما التحديات التي تتعلق بالأقساط الجامعية فتشكل أقساط الطلبة حوالي 70% - 80% من موازنة الجامعات بالمتوسط، وبعد التراجع التدريجي لمساهمة الحكومة في التمويل الجامعي العام، فإن أحد خيارات الجامعات المالية للمحافظة على بقائها وعلى استمرار تقديم خدماتها التعليمية هو رفع الأقساط، وما يؤدي إليه من صعوبات لأهالي بعض الطلبة، أو زيادة عدد الطلبة بشكل مضطرب ومستمر. وإن كان هذا هو الخيار الذي اتبع من قبل أكثر الجامعات للحد من عجز موازنتها، إلا أن هذا الخيار هو المسؤول في نفس الوقت، ربما ضمن أسباب أخرى عن التراجع في مستوى التعليم الجامعي. وكما يؤدي إلى رفض الطلاب واضرابات وتوقف عن مسيرة التعليم.

ومن التحديات التي تتعلق بالدعم الحكومي فإن التمويل المتوقع الحصول عليه من السلطة الفلسطينية يبلغ 40 مليون دولار سنوياً لم تدفع السلطة الفلسطينية منه سوى 27% بحسب تقرير معهد ماس للعام 2011 بعنوان "أزمة تمويل التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية" (معهد ماس، 2011)، كل الجامعات تعجز عن تغطية الفرق بين النفقات الجارية

والأقساط لذلك فإن على الحكومة أن تسد هذا الفرق في موازنة الجامعة. لكن الحكومة الفلسطينية تعيش دائماً في حالة من العجز المالي الذي لا تستطيع معه دعم التعليم الجامعي بالمبالغ اللازمة لتغطية العجز في دخل هذه الجامعات. والتحديات التي تتعلق بالبحث العلمي في الجامعات الفلسطينية تتركز في عدة أسباب منها ما يتعلق بالمعلومات مثل عدم توفر الدوريات والمجلات المتخصصة. وعدم وجود شبكة معلومات عالمية وتقنية حديثة لدى المكتبات. وأسباب أخرى تتعلق بالجامعات مثل عدم تخصيص موازنات كافية للبحث العلمي، وغياب الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع البحث العلمي، وعدم انفتاح الجامعات على المؤسسات المحلية والعالمية لدعم الأبحاث العلمية. وأسباب تتعلق بالقطاع الخاص من ناحية إيجاد شراكة حقيقية مع الجامعات وخصوصاً مراكز التطوير والأبحاث، وأسباب تتعلق بالحكومة من حيث دعم الحكومي للبحث العلمي واستيعاب نتائج البحث والعمل بموجب نتائجها مما يشجع البحث العلمي. وأن تعمل الحكومة على إيجاد الشبكة والمظلة الحاضنة والراعية للشراكة الثلاثية بين الجامعات والقطاع الخاص والقطاع العام.

مناقشة النتائج المتعلقة بالمحور الثالث: الفرص التمويلية الكامنة التي يمكن أن تستفيد منها الجامعات العامة الفلسطينية استناداً إلى تجارب الجامعات الأخرى؟

يأتي إنشاء وحدات الاستثمار أو مراكز تطوير أعمال في الجامعات بهدف دراسة وتنمية وتطوير الاستثمار في مشاريع ذات مردود تجاري وبما ينسجم مع سياسة الاستثمار التي يقررها مجلس أمناء الجامعة، وكذلك ضمن الأنظمة والتعليمات السائدة في الجامعة وبما يساهم في تنويع مصادر تمويل الجامعة وضمن رؤية استثمارية تقوم على شراكة متميزة بين الجامعة والقطاع الخاص لدعم استراتيجية الجامعة بهذا الخصوص " المشاركة المجتمعية كنهج أصيل في الجامعة والمساهمة النشطة في تحقيق مصادر تمويل مستدامة للجامعة، وذلك من خلال: إيجاد فرص استثمارية جديدة للجامعة. وإحداث مشاركة فعالة للقطاع الخاص في استثمار مرافق الجامعة. ورفع مستوى كفاءة تحصيل استثمارات الجامعة، وتحسين مستوى الأداء للمشاريع الاستثمارية، وتسويق الأبحاث ذات الأهداف التجارية التي يجريها أعضاء الهيئة الأكاديمية والباحثون والطلبة.

يعتبر البحث العلمي من أهم العناصر التي تساهم في رفع تصنيف الجامعة ومكانتها، وطنياً وإقليمياً ودولياً، لما له من أهمية في إيجاد معرفة علمية جديدة لغاية نشرها ونقلها للمجتمعات الأخرى، وخصوصاً الأبحاث باللغة الإنجليزية، ولكن عدم توفر موازنة تساهم في توفير أدنى متطلبات البحث العلمي في الجامعات أدى إلى حدوث تراجع على هذا الصعيد. ويمكن تجاوز هذه المشكلة عبر توفير موازنة حكومية للبحث العلمي، أو عقد اتفاقيات شراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية المتخصصة في الأبحاث والدراسات لدعم البحث العلمي في الجامعات، أو أن تكثف الجامعات مساعيها في البحث عن تمويل خارجي من مصادر وطنية ودولية، وبناء علاقات متينة لتنفيذ مشاريع متخصصة لدعم البحث العلمي. ويمكن تطبيق ذلك في حال توفرت الإرادة لدى الجهات المختصة، وفي حال تشكيل لجان أو دوائر متخصصة هدفها البحث العلمي وتطويره في الجامعات.

يساهم الخريجون بدور مهم في مجتمعاتهم. وبعد حصولهم على الخبرة العملية، يتطور ويتقدم مستوى علاقاتهم وقدرتهم على حل الإشكاليات والقضايا العالقة، عدا عن انتقال بعضهم للعيش في بلدان أخرى بعد حصولهم على فرص مميزة ترفع من مستواهم المعيشي. ويفترض أن يكون لهؤلاء الخريجين دور كبير في تطوير الجامعات الفلسطينية التي تخرجوا منها، إضافة إلى إمكانية أن يساهم بعض هؤلاء الخريجين ممن أصبحوا لاحقاً من أصحاب رؤوس الأموال في تقديم الدعم للجامعة لتطويرها، أو المساهمة في حل الأزمات المالية التي تعصف بها، يجب اعتبار دعم التعليم العالي كأولوية في ميزانية الحكومة الفلسطينية وتخصيص موازنة كافية لدعم قطاع التعليم العالي. ولا تنحصر المشكلة في ضعف الإمكانيات فقط، وإنما في عدم اعتبار دعم التعليم العالي أولوية فلسطينية، بالمقارنة مع الدول الأخرى إذ يصل دعم الجامعات إلى 90% فأكثر.

استحداث وتجديد وتطوير عمل الوقفيات والمقصود وهي وقف عقارات أو جزء من أرباح الشركات، أو ودائع مصرفية وقفية بحيث تدر دخلاً ثابتاً لصالح الجامعات وليس كمبرع لمرة واحدة. ففي جامعة هارفارد، على سبيل المثال، توجد وقفيات بقيمة 8.2 مليار دولار. ويمكن استحداث مثل هذه الوقفيات عبر حث أصحاب رؤوس الأموال في داخل فلسطين أو خارجها على تقديم الدعم لهذا التوجه، أن تطوير منظومة التعليم الجامعي المهني والتقني وذلك من خلال الاهتمام بالتعليم المهني والتقني، وإعطائه الأولوية. ففي الوضع الحالي، هناك 3.5% من الخريجين تقنيون، بينما تلزم الحاجة ألا تقل نسبة الخريجين المهنيين عن 20%. (مسارات، 2016).

تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام يعتبر القطاع الخاص من أهم المستفيدين من ناتج التعليم العالي كونه يوظف عدداً كبيراً من الخريجين الجامعيين، لذلك يفترض أن يساهم القطاع الخاص بنسبة من أرباحه لدعم قطاع التعليم العالي عبر اقتطاع ضريبة ثابتة لدعم التعليم، و رفع مستوى التشبيك والعلاقات بين الجامعات ومؤسسات وجامعات عالمية من خلال خريجها بعد التخرج، تساعد هذه العلاقات على بناء شراكات جديدة مع مؤسسات وجامعات عالمية، وذلك من خلال بناء علاقات وتوأمة مع جامعات عالمية، كما تساهم هذه العلاقات في توفير دعم مالي من المغتربين للجامعات. ويمكن أن يتم ذلك بتكثيف العمل ضمن إطار مكاتب شؤون الخريجين ودوائر العلاقات العامة في الجامعات، من خلال تحديث بيانات الخريجين القدامى، والمتابعة مع الخريجين الجدد باستمرار للحصول على بياناتهم الجديدة.

4. الاستنتاجات والتوصيات:

1.4 الاستنتاجات:

إن إنشاء مشاريع وحدات استثمار أو مراكز تطوير أعمال على شكل مشاريع إنتاجية يمكن أن تقدم بعض الحلول الممكنة لتوفير تمويل معقول للجامعات مثل مركز بحوث زراعية ومركز صيانة تقني واقتراحات للعمل على مشاريع إنتاجية بالشراكة مع القطاع الخاص والعام، وافتتاح تخصصات جديدة تواكب حاجات المجتمع المتغيرة والمستجدة، وربط سياسة القبول في الجامعات والتخصصات المطروحة باحتياجات سوق العمل، وإعادة هيكلة التخصصات لملاءمة سوق العمل، وزيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص. ويتطلب من الحكومة تقديم المزيد من المساعدات للجامعات ودفع المستحق منها على الجامعات، ن صندوق إقراض الطلبة يمثل حلاً لبعض هذه التحديات، حيث إن الصندوق يعمل على إيجاد عدالة حقيقية في توزيع الأموال للطلاب ويفيد بأنه يعمل استدامة في التمويل من حيث إعادة تمويل ما يتم استرجاعه من أقساط الطلبة إلى طلبة آخرين وهكذا تستدام عملية التمويل. المهم إيجاد آلية مناسبة تضمن استرجاع قروض الطلبة، وأيضاً أن يكون الطلبة قادرين على تسديد قروضهم كي لا يخسر صندوق إقراض الطلبة ثقة مموليه.

إن وجود صندوق وقفي يساعد إلى حد كبير في التمويل، كما أن وجود المسار المزدوج dual system لنظام التعليم العالي حيث إن وجود مسار واحد ينطوي على تقاسم التكاليف بين الطالب والجامعة/الحكومة، بينما في المسار الثاني المزدوج يساهم الطالب والقطاع الخاص أي الشركة المدربة تساهم في تكاليف تعليم الطالب. الاستخدام أو الاستثمار الأمثل لصندوق الوقفية الوقف إن كانت شروط استخدام (الوقف) تسمح بذلك يساعد على زيادة تمويل الجامعات.

2.4 التوصيات:

1. العمل على إيجاد مصادر تمويل مستدامة إضافية أخرى للجامعات من خلال الفرص التمويلية الكامنة مثل وحدات استثمارية ومراكز تطوير الأعمال وإنشاء مشاريع إنتاجية بالتعاون والشراكة ما بين الجامعات مع القطاع العام والقطاع الخاص.
2. دعم البحث العلمي وتشجيعه والعمل على تسويق البحوث.
3. دعم صندوق إقراض الطلبة وإيجاد اليات مناسبة لضمان استمراريته.
4. إعادة هيكلة ودمج التخصصات الأكاديمية، وإيجاد تخصصات جديدة تواكب سوق العمل تستقطب طلاباً جدد.
5. الاستخدام الأمثل لزيادة العائدات من صندوق الوقفيات.
6. تفعيل إنتاجية المراكز والمعاهد الحالية التابعة للجامعة كمصدر مستدام للتمويل.
7. إيجاد شراكات مع الجامعات والمؤسسات العالمية.
8. تحديد برامج خاصة في موازنة الحكومة الفلسطينية لدعم تمويل الجامعات والالتزام بدفع هذه المستحقات المالية.

المراجع:

- الأمم المتحدة. (2020). تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020.
- الأنصاري، إيمان علي. (2002). تمويل التعليم: بدائل ومقترحات. وقائع ندوة التربويين الاقتصاديين وتحديات المستقبل، مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- بطاح، أحمد. الطعاني، حسن. (2016). الإدارة التربوية: رؤية معاصرة. الطبعة الأولى: دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان: الأردن.

- بكدار. (2008). المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، تطوير وإصلاح التعليم العالي في فلسطين" الاشكالات والآثار المستقبلية"، فلسطين
- بلتاجي، مروة محمد شبل. (2015). تمويل التعليم العالي في مصر: المشاكل والبدائل المقترحة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. مجلد 16، عدد 3، الصفحات 3-25.
- الحملة العربية للتعليم. (2021). ورقة موقف حملة "إلغاء الديون لصالح مستقبل التعليم". فلسطين. <https://www.arabcampaignforeducation.org/page-1521-ar.html>
- خربوشي، حسني علي (2005) استشراف تمويل التعليم الجامعي في الأردن: المشاكل والحلول. جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- الدقي، نور الدين. (2015). تمويل التعليم العام في الوطن العربي، الوثيقة الرئيسية للمؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العام والبحث العلمي في الوطن العربي. الإسكندرية 22-26 ديسمبر.
- الركبان، أحمد بن غرم الله، الدوسري، راشد ظافر. (2019). ناء سياسة تمويلية للجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية في ضوء الخبرات العالمية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد: (183، الجزء الثاني) يوليو لسنة 2019م.
- صالح، إبراهيم محمد. (2017). مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية. مجلد 41، عدد 3، الصفحات 14-48.
- ط.د. بيو كريم. (2019). قياس متغيرات تمويل التعليم بالجزائر. جامعة وهران: الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، عدد 2.
- عبد الجليل، دسوقي. (2019). تمويل التعليم العالي في مصر والإنفاق عليه: بدائل مقترحة لاستراتيجيات كفاءة وسياسة التمويل. الجمعية المصرية للتربية، المؤتمر العلمي السنوي. القاهرة.
- عبد الكريم، نصر. (2013). نحو استراتيجية وطنية لتحقيق الاستدامة المالية لنظام التعليم الجامعي العام الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.
- عقيلي عالية. علي قحطاني، منيرة عبد الله. (2019). التعليم العام والمهني وتمويله في ألمانيا والمملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد الثالث، العدد السابع عشر، أغسطس، 2019.
- الغافري، راشد. الغافري، سالم. (2005). الاستثمار في التعليم العالي وأهميته في إعداد القوى البشرية المدربة. مؤتمر كلية التربية السادس، جامعة اليرموك" الأردن
- الماجد، ابتسام بنت حمد بن عبد الله. (2018). تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية. عدد 6، الصفحات 30-52.
- ماس. (2011). معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، أزمة تمويل التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية، مائدة مستديرة (9)، عقدت بتاريخ 2011/9/29.
- مسارات. (2016). المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، أزمة التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة منشورة على موقع المركز الإلكتروني. <https://www.masarat.ps/article/1810/>
- ملخص، محمدي. (2017). تصور مقترح لتطوير مشاركة كلفة التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء التجارب العالمية. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، مجلد 10، عدد 27
- المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. (2015). تمويل التعليم العالي في الوطن العربي، التقرير الختامي، الإسكندرية، مصر، 25 ديسمبر، 2015
- النعمي، عبد الرزاق محمد. (2015). الاتجاهات المعاصرة في تمويل التعليم العام. مجلة جامعة الزيتونة، عدد 13، الصفحات 312-322.

References

- Marginson, Simon. (2018). Global trends in higher education financing: The United Kingdom. International Journal of Educational Development (58),2018.

Steer, Liesbet and Smith, Katie. (2015). Financing education Opportunities for global action,
Center for Universal Education at the Brookings Institution, NW, Washington ,USA.
<https://www.brookings.edu/center/center-for-universal-education/>